جامعة الفلوجة

كلية القانون

مجلة الباحث للعلوم القانونية

المجلد الأول / العدد الثاني / السنة 2020

ISSN(PRINT) : 2706-5960
ISSN(ONLINE) : 2706-5979

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية (2409) لسنة 2020

مجلة الباحث للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة، تنشر أبحاثاً متخصصة في علم القانون وفروعه، وتصدر بشكل نصف سنوي عن كلية القانون ـ جامعة الفلوجة

ISSN(PRINT) : 2706-5960
ISSN(ONLINE) : 2706-5979
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية (2409) لسنة 2020

العنوان:

جمهورية العراق، الأنبار، جامعة الفلوجة، كلية القانون، مجلة الباحث للعلوم القانونية

البريد الالكتروني:

jrls@uofallujah.edu.iq

الموقع الالكتروني للمجلة:

http://law-journal.uofallujah.edu.iq/

الاشتراك بالمجلة:

يحدد الاشتراك السنوي في المجلة لداخل العراق وخارجه على أساس. (50,000) خمسون ألف دينار عراقي للمؤسسات والأشخاص داخل العراق، و(100$) مئة دولار للمؤسسات والأشخاص خارج العراق.

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الجزء الأول: الأبحاث باللغة العربية	
العلامة التجارية المشتركة لشركات النقل الجوي أ.م. د. حاتم غائب سعيد	42 – 3
انتقال الأموال المعنوية بالوصية والميراث م. م. ثائر حامد عواد	98 – 43
إدارة الدولة إلكترونياً في ظل الأزمات ــ جائحة كورونا أنموذجاً م. م. مثنى سرهيد صالح و م.م. انتصار فيصل خلف	126 – 99
الإطار القانوني لمصادر تمويل الهيئات المحلية ومعوقاته في العراق ــ دراسة تحليلية أ.م. د. فوازخلف ظاهر و أ.م.د. علياء غازي موسى	170 – 127
تسوية المنازعات التجارية عن طريق الصلح ــ دراسة قانونية مقارنة د. محمد لطيف صالح	204 – 171
حماية ابتكارات التقنيات الإحيائية أ.م. د. زياد طارق جاسم	272 – 205
أثر تصحيح الجنس في مسائل الأحوال الشخصية أ.د. عادل ناصر حسين	312 – 273
أثر جائحة كورونا على عقد العمل ــ دراسة تحليلية مقارنة أ.د. سعد حسين عبد	360 – 313
الجزء الثاني: نشاطات الكلية	
البنوك البيولوجية ــ الإشكاليات والحلول القانونية	374 – 363

إدارة الدولة إلكترونياً في ظل الأزمات
(جائحة فايروس كورونا أنموذجاً)

م.م. مثنى سرهيد صالح الجبوري
كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك / العراق
م.م. انتصار فيصل خلف الجبوري
كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة كركوك / العراق

الملخص

لاتُعد وسائل الاتصالات الحديثة مجرد ترفهاً الكترونياً فحسب، وانما تحوّلاً طبيعياً كان لابد للحكومة ان تعتمده وذلك من اجل مسايرة الثورة المعلوماتية التي اجتاحت العالم بأسرهِ، والذي ظهر تأثيرها واضحاً على استعانة النظم القانونية بالأفكار الحديثة في المجال التكنولوجي وتطبيقها على الادارة الإلكترونية، وظهرت في الفترة الاخيرة كنتيجة حتمية لظهور الثورة المعلوماتية، وهي استخدام الحاسب الآلي وشبكاتهِ المتنوعة، الامر الذي ساعد على اتصال الجهات المختلفة داخل وخارج الدولة، وذلك من اجل تقديم خدماتها في شتى المرافق العامة، كما ان لظهر جائحة كورونا السبب ايضاً في التوجه نحو الاستعانة بالإدارة الالكترونية من اجل تسيير امور الدولة وفي جميع مجالاتها، لذلك أرتأينا ان نتكلم في بحثنا هذا الذي قسمناه الى مبحثين تكلمنا في الاول منه عن اهمية الادارة الالكترونية بعد ان

عرفناها في المقدمة واهم المعوقات التي تعترضها، اما في المبحث الثاني فكان كلامنا فيه عن اثر الادارة الالكترونية على كلِا القانونين بفرعيه العام والخاص.

الكلمات المفتاحية

الادارة الالكترونية، فايروس كورونا، الخدمات، المرافق العامة، وسائل الاتصال الحديثة، المعوقات.

The electronica management of the State in the light of crisis

(Corona pandemic as a model)

Asst. Lect. Muthanna Sarheed Salih
College of Law / Kirkuk University / Iraq

Asst. Lect.Intisar Faisal Khalaf
College of Law / Kirkuk University / Iraq

Abstract:

The modern means of communication are not just an electronic luxury, but rather a natural changing that the government should adopt in order to keep pace with the information revolution around the world. Information technology has clear impact on the legal systems through use of modern ideas in the technological field and their application to electronic management that appeared in the recent time as result of the emergence of the information revolution, which is the use of the computer and its various networks, which assisted the different parties to communicate inside and outside the country, in order to provide their

services in various public utilities. In addition, the emergence of the Corona pandemic is also the reason for the trend towards the use of electronic management in order to run the affairs of the state in all its fields. So that we decided to study this topic, which we divided into two sections, in the first for explaining the importance of electronic management and most obstacles in this context, and we discussed in the second section the impact of electronic management on the public and private laws.
Keywords Electronic management, Coronavirus, Public service, Modern means of communication

المقدمة

فكرة الادارة الالكترونية تعد من الأفكار القديمة على المستوى النظري وحديثة على مستوى التطبيقي لها في الواقع العملي، حيث اعدّت المؤشرات الاولى لها في النصف الاول من القرن العشرين في الولايات المتحدة الامريكية، واصبحت حقيقة واقعية في كثير من بلدان العالم وان لم تكتمل صورتها النهائية، وذلك لحاجتها لجهود فنية واجهزة متطورة وانظمة ذكية بصورة مستمرة وإرادة سياسية، حيث انها تسير في طريق جديد غير مأهول رغم انه ملئ بالأمال والطموحات التي لاتقف عند حد معين، وكان للتقدم العلمي السريع في شتى المجالات دور في استفادة الإدارة من تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة في جميع مجالاتها من أجل ادائها لأعمالها المختلفة بأسلوب اكثر تقدماً ممثلة في دوائرها ووزاراتها المختلفة من أجل تقديم الخدمات العامة للمواطنين، أو الاتصال وتبادل المعلومات والمراسلات مع بعضها بما يتجاوز به الأداء التقليدي التي تعتمده الادارات قبل ظهور هذه الثورة، وربما نشأ الحماس بالتعامل الالكتروني من الاعتماد على ان الوسائل التكنولوجية قادرة على تبديل الصورة السلبية للحكومات الموجودة لدى مواطنيها، فمن هذه الوسائل هي: شبكة الإنترنت التي تعد العصب الرئيس للثورة العالمية فهي محور

الارتكاز الذي تتمحور حوله البنية الاساسية للإدارة الالكترونية، فظهور جهاز الكمبيوتر يُعد أهم حدث في تاريخ هذه الثورة خلال العقود الثلاث الماضية في عالم المال والتجارة، وهذه المكانة والتأثير العظيم ليس في المجتمع وحده فحسب بل في العالم برمتهِ، حيث اعتمد أفراده على مصطلح عصر المعلومات[1] THE INFORMATION كدليل على الاثر الفعّال لهذا الجهاز والتي يمكن ان نطلق عليها مصطلح عصر الانفو ميديا، ففي بداية السبعينات ظهرت العديد من المصطلحات التي تُعبّر عن القدرة الفائقة للإنترنت في نقل المعلومات عبر الحدود، كمصطلح طريق المعلومات السريع[2] INFORMATION SUPERHIGHWAY الذي يعد كجراب الحاوي لكل ما يخطر على البال والعقل الانساني في مجال التطور المعلوماتي والتي أصبح الابتكار المستمر من أهم ما يميزها، ويرجع أساس مصطلح طريق المعلومات السريع الى نائب الرئيس الامريكي السابق ألبرت جور وهو عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل ان يصبح نائباً للرئيس بيل كلينتون، فأبوه من قدم للكونجرس الامريكي مشروع قانون FEDERAL AID HIGH WAY طريق المعلومات السريع سنة 1956، وكان المشروع يبحث عن وسيلة معينة لربط

[1] مصطلح عصر المعلومات: يشير الى العصر الذي تحل فيه المعلومات محل رأس المال في انتاج الثروة، حيث اصبحت هي المورد الاستراتيجي الفعّال والعامل المحوّل للحياة في المجتمع مابعد الثورة الصناعية، وفي نفس الوقت هي المرتكز المحوري في الهيكل الاجتماعي، كما عملت هذه المعلومات الى تغيير تصنيف الدول الى دول نامية ودول متقدمة، واطلق الاسم الاخير للدول التي تتمتع بأكبر قسط ممكن من المعلومات، للمزيد ينظر: فرانك كيلش، ثورة الانفو ميديا، ترجمة حسام الدين زكريا، مراجعة عبدالسلام رضوان، سلسة عالم المعرفة، الكويت، الكتاب رقم253، 2000، ص11.

[2] د. سامر محمد سعيد، الانترنيت–المنافع والمحاذير، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1997، ص50.

المدارس والكليات والجامعات بشبكة الكترونية عالية الجودة والكفاءة والسرعة، ومصطلح التكنولوجيا هو مصطلح قد يرتبط بمفهوم الإدارة الإلكترونية، فمصطلح TECHNOLOGY قد انشقت من كلمتين يونانيتين وهما TOCHNO ونعني بها (الفن والمهارة والصنعة والحرفة)، أما الجزء الآخر LOGY فهو مأخوذ من كلمة LOGES والتي تعني (العلم أو المدرسة)، ويترجم البعض كلمة تكنولوجيا الى العربية التقنية او تقنيات، بينما يراها آخرون انها تقانة أو تقانات[1]، وتُعرف التكنولوجيا بأنها: الافعال التي يجريها الفرد على شيء معين وذلك باستخدام الادوات الميكانيكية ام بدونها وذلك من أجل اجراء بعض التغييرات في ذلك[2].

بعد أن بيّنا معاني المصطلحات التي قد تختلط بمصطلح الإدارة الالكترونية، لابد لنا الان من بيان تعريف واضح لها ففي سنة 2002عرفتها الأمم المتحدة بأنها: استخدام الإنترنت والشبكة العالمية لتقديم معلومات وخدمات حكومية للمواطنين، وفي سنة 2003عرفت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي(OECP)بأنها: استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت من اجل التوصل الى ادارة افضل لحكومة افضل [3]، كما عرّف البنك المركزي الادارة الالكترونية سنة

---

[1] عامر ابراهيم قنديلجي، وايمان السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2002، ص35.

[2] Gerloff, Edwin. A, organizational theory and design, A strategig approach for management, mc graw hill, 1985, p, 100.

للمزيد ينظر: م. يسرى محمد حسين، تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها وتحسين مستوى اداء الخدمة الفندقية–دراسة تطبيقية في فندق السدير، مجلة الادارة والاقتصاد، ع85، 2010، ص321.

[3] د. خالد ممدوح ابراهيم، أمن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص64.

2005 بأنها: عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات–شبكات الإنترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها–التي لها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من خلال الوصول للمعلومات، مما يوفّر مزيد من الشفافية وادارة اكثر دقة وكفاءة للمؤسسات[1].

لذلك نجد أن الإدارة الإلكترونية تعد وسيلة مهمة لتحسين الأداء الحكومي وبكفاءة، كما انها تعمل على تيسير الحصول على الخدمات الحكومية سواءً في الظروف الطبيعية أم الطارئة كجائحة كورونا أبرز مثال على الظروف الطارئة التي مرّ بها البلد، كما وتتيح لأعداد كبيرة من المواطنين الحصول على المعلومات مما يجعل الحكومة تمتاز بمصداقية أكثر، وفي الوقت ذاته تتغلب على معوقات البيروقراطية والروتين الاداري، من خلال الصفات والخصائص التي تمتاز بها، فهي تعد ادارة بلا ورق، وادارة بلا مكان، فهي لا تتطلب من طالب الخدمة الذهاب اليها للحصول على الخدمة التي يرغب الحصول عليها، وانما يحصل عليها عن طريق الهاتف وشبكة الإنترنت وغيرها من الوسائل الالكترونية، كما انها تعد ادارة بلا زمان اذا كانت الادارة التقليدية تعمل في ساعات محددة نجد أن الإدارة الإلكترونية تعمل على مدار الـ24 ساعة في اليوم، واخيراً نجد أنها تمتاز بكونها ادارة بلا تنظيمات جامدة ولا روتين اداري[2].

([1]) إيمان عبدالمحسن زكي، الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، مصر، 2009، ص19.

([2]) د. حنان محمد القيسي، الادارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة، مكتبة كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص7.

أهمية البحث

تتجسد اهمية بحثنا هذا هو التعرف على ماهية الادارة الالكترونية وما يختلط بها من مصطلحات، ومدى تأثيرها على النظم القانونية التي تعتمدها، كل ذلك من اجل رفع مستوى الادارة الحكومية وتحقيق التنمية الذي لا يمكن الحصول عليه بسهولة أو بكثرة الأعباء في الميزانية ورفع كفاءة اداء الاعمال الحكومية بشكل سحري، فهي ليست معجزة قادرة على تغيير شكل الحكومة بطريقة فورية، بل انها ستعترضها الصراعات المحفوفة بالمخاطر.

هدف البحث

يتمثل الهدف الأساس من بحثنا هذا فضلاً عن التعرف على ماهية الإدارة الإلكترونية، هو مدى تأثير هذه الإدارة على النظم القانونية المختلفة وعلى مستوى الصعيدين العام والخاص التي تعمل على تسيير الحياة اليومية داخل الدولة الواحدة وحتى خارجها.

منهجية البحث

إن المنهجية التي نعتمدها في بحثنا هذا هو المنهج التحليلي من خلال قيامنا بتحليل وبيان ماهية الإدارة وماهية المصطلحات التي قد تختلط بها، ومدى تأثير الإدارة التي نحن بصددها على نظم القانون السائدة في الدولة وهي النظم القانونية العامة والخاصة.

خطة البحث

قسم هذا الموضوع إلى مبحثين :

سنتحدث في المبحث الأول: عن أهداف الإدارة الإلكترونية والمعوقات التي تعترضها، وقسم هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الاول: سنتكلم عن أهداف الإدارة الإلكترونية، والمطلب الثاني: سنتكلم عن المعوقات التي تعترض الإدارة الإلكترونية

وأما المبحث الثاني يكون كلامنا فيه عن الإدارة الإلكترونية وأثرها على القانون فخصص المطلب الاول: عن أثر الإدارة الإلكترونية على القانون العام، وسنتكلم في المطلب الثاني: عن أثر الادارة الالكترونية على القانون الخاص، ثم تليها الخاتمة التي تحتوي على أهم النتائج التي توصلنا إليها، والتوصيات التي نرغب في تحقيقها، وأخيراً قائمة تحتوي على المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا البحث.

المبحث الاول

أهداف الادارة الالكترونية والمعوقات التي تعترضها

بينّا فيما سبق تعريف الادارة الالكترونية وبينّا بعض المصطلحات التي قد تختلط معها في ذات المعنى، سنتكلم عن الأهداف التي تسعى الإدارة الإلكترونية تحقيقها، وأهم المعوقات التي قد تعترضها وتمنع من تحقيق ما تسعى اليه، وذلك في مطلبين وكالآتي:

المطلب الاول

أهداف الادارة الإلكترونية

إن فكرة الإدارة الإلكترونية مرتبطة بالحكومة الفعلية على اعتبار أنّها مصدر للمعلومات والوظائف والخدمات التي لابد للحكومة من توفيرها للمنتفعين داخل الدولة، والمنتفعين هم المواطنون ودوائر الأعمال والمنظمات الموجودة في المجتمع، والحكومة–الإدارة الإلكترونية–تعاملهم معاملة العملاء والمنتفعين الذين يرغبون في الاستفادة من هذه المعلومات والخدمات والوظائف الحكومية، لذلك من كل هذا يتبين أنَّ اهم هدف استراتيجي تعمل الحكومة تحقيقهُ هو دعم وتبسيط

الخدمات الإلكترونية لكل العملاء لديها، من هذا يتبين أن مشروع الحكومة الإلكتروني يتكون من ثلاثة اعمدة اساسية يقوم عليها هي:

1- GOVERNMENT TO GOVERNMENT والتي يُقصد بها التعامل الالكتروني داخل اجهزة الدولة.

2- GOVERNMENT TO BUSINESS ويُقصد بها التعامل الالكتروني مع القطاع الخاص.

3- GOVERNMENT TO CITIZEN ويُقصد بها التعامل الالكتروني مع الافراد[1].

من هذا يتبين لنا أن أهداف الإدارة الإلكترونية تتمثل بما يأتي:

1- تعمل على تكوين بيئة افضل تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الإلكترونية تساعد على العمل بكل سهولة وانسيابية وتفاعل وتحسين وسائل التواصل بين الحكومة-الإدارة الإلكترونية-وبين جهات العمل الأخرى.

2- تعمل على تحسين كفاءة إنتاجية الدوائر الحكومية من خلال زيادة انتاجية الموظفين وكذلك التقليل من حجم المصاريف من خلال تقليص عدد المكاتب والاعمال الورقية والكتابية، بالإضافة الى تخفيض التكاليف على الامد المتوسط والبعيد، على اعتبار انه من الممكن التخلي عن الكثير من الأبنية الحكومية من أجل استقبال المواطنين وخزانات حفظ المعاملات اليومية، وذلك بالاعتماد على المستندات الاليكترونية، ولكي نحقق ذلك لابد من تسهيل معرفة الجمهور بالإجراءات والبيانات والنماذج الرقمية المطلوبة في إنجاز المعاملات الحكومية على

[1] د.علاء الدين عبدالرحمن حسين، استثمار الموارد البشرية مدخل لتحسين كفاءة العاملين في الحكومة الالكترونية وفعاليتهم، مجلة التخطيط والتنمية، جامعة بغداد، ع24، 2011، ص3-4.

مدار النهار، أي أنه في أي وقت يرغب الفرد في الحصول على خدمة معينة يكون ممكن له شريطة ملء استمارة خاصة بالخدمة ودفع الرسوم المقررة لكل خدمة على حدة، باختصار شديد انه لامجال للإجازات والعطل في ظل الادارة الالكترونية[1].

3- تعمل على توفير الخدمة السريعة وغير المكلفة، وتعمل أيضاً على زيادة كفاءة الوحدات الإدارية مما يترتب عليها توفير الوقت اللازم لإنجاز المعاملات التي يكون أطرافها الإدارة والأفراد، ذلك لأن الوقت عامل حاسم في عمل الإدارة الإلكترونية، حيث بالإمكان أن يتوصل الفرد الذي يعرف كيفية استخدام الحاسوب ومواقع الخدمة الالكترونية وانجازها بطريقة نظامية وقانونية في ظل تشريعات تعمل على مواكبة الثورة التكنولوجية، بحيث تكون اداة دفع نحو التغيير وتحقيق الشفافية[2].

4- تحقق الاتصال الفعّال وتقلل من التعقيدات الادارية، التي يترتب عليها تذمر المراجعين-طالبي الخدمة-فهي تعد اهم مصدر للمعلومات الحكومية يمكن من خلالها أن يتعامل الجمهور مع الإدارة بكل يسر وسلاسة[3].

5- يعمل على توفير معلومات دقيقة لصنّاع ومتخذّي القرار، وذلك من خلال قيامها بتوفير المعلومات والإحصائيات المتعلقة بقطاعات الدولة المختلفة، وبلغات عدّة للإدارات الحكومية ونشرها، والذي من شأنه أن ييسّر لموظف واحد انهاء

---

[1] د.محمد متولي، ادارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول الذي نظمتهُ اكاديمية شرطة دبي حول-الجوانب القانونية والامنية للعمليات الاليكترونية-في الفترة من26-28ابريل3003، ص86.

[2] د.ماجد راغب الحلو، الحكومة الالكترونية والمرافق العامة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول الذي نظمتهُ اكاديمية شرطة دبي حول-الجوانب القانونية والامنية للعمليات الاليكترونية-في الفترة من26-28ابريل3003، ج1، ص19.

[3] د.داود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية واثرها على النظام القانوني للمرفق العام واعمال موظفيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2014، ص36.

المعاملة المطلوبة وتقديم الخدمة لطالبها دون الرجوع لرؤسائه، ومن البديهي أن عدم وجود مستويات ادارية متعددة أمر يساعد ويسهل بتقديم الخدمة لطالبيها، وذلك بالاعتماد على قاعدة البيانات المعدّة سلفاً التي يمكن اعتبارها بمثابة تفويض للموظف في اتخاذ قرارهِ بناءً عليها، وهذا ما سارت عليه الدول الأوربية وخاصةً دولة هولندا[1].

6- تعمل على تطوير البنى التحتية وذلك ضمن بيئتي الاتصال والحوسبة[2].

7- سهولة الوقوف على شكاوى المواطنين وسرعة معالجتها، كما تراقب وتقّوم أداء المعاملات الحكومية بشكل آلي وفوري، دون أن يكون هناك أي اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص، هذا ما يحقق الشفافية الإدارية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعمل على تجنب المشكلات التي قد تتولد عن المواجهة المباشرة بين الموظف وطالب الخدمة، التي من المحتمل أن تنشأ عنها توجيه تهمة الاعتداء على موظف عام أثناء قيامهِ بأداء عملهِ[3].

---

[1] د.محمد المتولي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول الذي نظمتهُ اكاديمية شرطة دبي حول- الجوانب القانونية والامنية للعمليات الاليكترونية-في الفترة من26-28ابريل3003، ج1، ص85، ود. ماجد راغب الحلو، المصدر السابق، ص20.

[2] محمد فتحي محمود، الحكومة الالكترونية الشروع المبكر، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوي للعام السابع للأبداع والتجديد في الادارة، المقام في الدار البيضاء في المملكة العربية المغربية، الادارة العربية وتحقيق اهداف التنمية في الالفية الثالثة، منشورات المنظمة العربية الادارية، مصر، 2006، ص118، و سمير عبدالوهاب، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص70، ود. علاء الدين عبدالرحمن حسين، المصدر السابق، ص4.

[3] د.داود عبدالرزاق الباز، المصدر السابق، ص36.

وخلاصة كل ماتقدم نبيّن أن الادارة الالكترونية تتبلور أهدافها فيما يصاحبها من تطور في كافة النشاطات والاجراءات والمعاملات الحكومية وتبسيطها وتسهيلها، ونقلها نوعياً من الأطر اليدوية أو التقنية النمطية الى أطر التقنية الحديثة والتكنولوجية والإلكترونية المتطورة والمتقدمة، وذلك بالاستخدام الامثل والاستغلال الجيد لأحدث أجهزة وشبكات الاتصال والربط الإلكتروني الحديث.

المطلب الثاني

المعوقات التي تعترض عمل الادارة الالكترونية

إنّ للإدارة الإلكترونية بصورة خاصة والعالم الإلكتروني بصورة عامة أبعاد أساسية تتوقف عليها، وكل بعد من هذه الابعاد يتعرض لمجموعة معوقات ومواطن الضعف التي تحد من تحقيق الإدارة الإلكترونية لنشاطها، فمن هذه المعوقات هي:

اولاً:- المعوقات الادارية: نجد أن الكثير من القيادات الإدارية تجهل موضوع الإدارة الإلكترونية، وبعضهم لا يعرف اصلاً حتى معنى هذا المصطلح، الامر الذي يتطلب توضيح وتوفير الارضية الفكرية للتعرف على معناه وذلك عن طريق بعض المنظمات الادارية المختصة، فنجد أن المنظمة المختصة تبيّن وبحسب وجهة نظرها الخاصة المعنى الحقيقي والمفهوم اللازم لهذا المصطلح، مما ينتج عنه رؤية خاصة بها، ونظراً لتعدد الرؤى المختلفة ووجهات نظر المنظمات هذه، تأتي بعدها مرحلة توحيد الرؤى لها وذلك من خلال بلورة استراتيجيات وسياسيات واهداف وغايات الإدارة الإلكترونية، كما أنها تحمل في طياتها الكثير من التغيرات على صعيد المنظمات والاقسام والشعب واعادة توزيع المهام والصلاحيات، مما يستلزم تغييراً في القيادات الادارية والمراكز الوظيفية وهو ما ترفضه. لأن هذا التغيير إن طال جميع أركان التنظيم سيولّد رد فعل رافض للتغيير ويمكن التغلب عليه من

خلال التغيير للنسيج الثقافي لهذه المنظمة، وإدخال التغيرات الجزئية شيئاً فشيئاً من دون أن ينتج عنه أي أضرار على مصالح العاملين، كما يمكن اعادة تأهليهم لمواكبة الادارة الالكترونية[1].

ثانياً:- المعوقات المالية: يتمثل هذا النوع من المعوقات هو حاجة مشروع الإدارة الإلكترونية الى الكثير من الإمكانات المالية التي تعمل على توفير تقنية المعلومات الخاصة على مستوى الدولة برمتها، كما ان هذه التقنية عرضة للتطور المستمر، الامر الذي يجعل من مواكبة هذا التطور صعب، كما انها تمتاز بالتشابك والتكامل الامر الذي يجعل التدرج في توفيرها أمر مستحيل، بل يجب أن تتوافر جميعها في آنٍ واحد[2].

ثالثاً:- المعوقات الاجتماعية والاقتصادية: تتمثل هذه المعوقات بـ:

1- التعاملات الضريبية والجمركية وسهولة التهرب من دفع الضرائب المباشرة والرسوم، كضريبة المبيعات لأن دفع هذا النوع من الضرائب يرتبط بالحدود الجغرافية للإدارة الإلكترونية داخل وخارج الدولة.

2- مشكلة التوظيف والعمالة لأن أخذ الدولة بمشروع الإدارة الإلكترونية يفقد بعض الوظائف مع تصاعد معدلات البطالة التقنية، لذلك نجد أن الكثير من الدول اهتمت بالدرجة الأولى في ايجاد بعض الحلول للمشكلة هذه وذلك في سبيلين: الاول: افتتاح مراكز خاصة لأعادة تأهيل وتدريب العمالة على أعمال تتناسب ومتطلبات السوق الجديدة، تنتشر هذه المراكز في مناطق متعددة في الدولة، كما أن الدولة

---

[1] احمد يوسف عاشور الحديدي، اثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الادارة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص54.

[2] د.خالد ممدوح ابراهيم، امن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص72-73.

تعمل في انشاء اجهزة لإقراض هؤلاء العاطلين ومساعدتهم في بدء مشروعات صغيرة في مجالات الصناعات اليدوية والحرفية والخدمات، مثال على ذلك هو الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر الذي نشأ من أجل إقراض المستثمر الصغير والمشروعات الصغيرة[1].

رابعاً:- المعوقات الأمنية: يُعتبر الامن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تعترض سبيل تطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث توجد مجموعة من الأساليب والوسائل التي قد تخترق المنظومة المعلوماتية لهذه الإدارة، وبالتالي يترتب عليها إن حدث الاختراق الى فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم، فمن أهم مظاهر الأمن المعلوماتي هي سرية المعلومات وسلامتها وضمان ديموتها وعدم حذفها أو تغييرها، ومن أجل حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال الى بيئة الإدارة التي نحن بصددها هو أنه يجب على الحكومات أن توفر المعلومات اللازمة بمواطنيها عبر شبكات الانترنت، وكلما ظهرت معلومات أو وثائق حكومية لابد من نشرها مباشرةً عبر هذه الشبكات، ولكن نجد أن أكبر مشكلة تواجهنا في هذا الإطار هي مشكلة التوثيق القائمة في الحياة الواقعية، لأنه ليس هناك نظام توثيق فعّال يضم جميع وثائق العمل الحكومي في الوقت المطلوب، فإن كان هذا واقع العمل الحقيقي فإن الخطر يَكمن في بناء الحكومة الإلكترونية قبل إنهاء المشكلة القائمة في الواقع غير الإلكتروني[2].

ولكي تنجح الإدارة الإلكترونية في عملها لابد من تجاوز جميع هذه العقبات- المعوقات-وتوفير الاحتياجات اللازمة ووضع الاستراتيجية المناسبة فضلا عن الى

---

[1] د. ناجح احمد عبدالوهاب، التطور الحديث للقانون الاداري في ظل نظام الحكومة الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2012، ص161.

[2] د. خالد ممدوح ابراهيم، المصدر السابق، ص73-74.

توفير الإمكانات المادية والبشرية، مع وجود أرادة سياسية راشدة وواعية بأهمية فكرة الإدارة الإلكترونية شكلاً وموضوعاً، والأخذ بتجارب الأمم السابقة والاستعانة بخبراتها، واستثمار إمكاناتها المحدودة وهو الطابع السائد والمتواجد في دول العالم الثالث، للخروج من الإدارات التقليدية في تحدياتها المتمثلة بالروتين والتعقيد والبطء، والبدء في التغلب على تلك المعوقات عن طريق خطة راشدة، وتهيئة البيئة التشريعية اللازمة لمواجهة جميع العقبات أعلاه.

المبحث الثاني

الادارة الالكترونية واثرها في القانون

سنتكلم في مبحثنا هذا الذي قسمناه الى مطلبين في المطلب الاول سيكون كلامنا عن مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على فروع القانون العام، أمّا في الثاني فسيكون كلامنا فيه عن تأثير الإدارة الإلكترونية عن فروع القانون الخاص، كما في الآتي:

المطلب الاول

أثر الإدارة الإلكترونية في إطار القانون العام

أولاً:- مدى تأثير الادارة الالكترونية على القانون الدستوري: مما لا شك فيه أن تأثير جائحة كورونا القت بظلالها وبشكلٍ كبير على الواقع الدستوري للعراق ولاسيما أنها جاءت في ظروف صعبة يمر بها العراق نتيجة التصادمات السياسية الحاصلة حول إختيار شخص رئيس الوزراء والكابينة الوزارية, الأمر الذي يتطلب اجتماعات دورية للكتل السياسية متمثلةً برؤسائها وومثليها بين الحين والآخر, ومن ثم جلسة برلمانية للاتفاق على المرشح مع كابينتهِ الوزارية, وفي ظل تطبيق الحظر فالاجتماع الإلكتروني هو الحل على الرغم من كون هذه التجربة حديثة على البرلمان العراقي,

ويبقى السؤال المطروح هنا هل تنجح فكرة البرلمان الإلكتروني في العراق بما أنها أصبحت أمراً لا مفر منه في الوقت الراهن أم أنها ستقودنا إلى مزيد من التعقيد والدخول في أزمةٍ أخرى؟

الحقيقة أن عصر التكنلوجيا والمعلوماتية قد فرض نفسه على أرض الواقع وفي مختلف مجالات الحياة, بل إنه اصبح ضرورة ملّحة على كل مؤسسات الدولة, وعلى الرغم من حداثة الفكرة إلاّ إنها الحل الأمثل حتى لا يتعطل عمل البرلمان لأجلٍ غير معروف, فقد بات بالأمكان عقد جلسات البرلمان إلكترونياً والتصويت على مشاريع القوانين [1]، بل وبالإمكان أيضاً أن يطلّع الشعب على جلسات البرلمان ومن هنا ستكون هناك علاقة منظمّة إلكترونياً بين الحكومة من جهة والمواطنين من جهةٍ أخرى.

ثانياً:- مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على القانون الإداري: تأثر الجهاز الإداري للحكومة تأثراً ملحوظاً نتيجة تداعيات فايروس كورونا بل كاد أن يكون شبه معطّل, وبُغية تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية فإن الحل الأمثل هو أن يكون هناك جهاز إداري إلكتروني يعمل على إدارة مرافق الدولة إلكترونياً لتسيير الحياة, كون القانون الإداري يعتبر أداة السلطة العامة و المعبّر عن سلطة الحكومة, وكثيراً ما نرى حالياً مستندات إدارية إلكترونية لها قوة وفاعلية وحجيتها في الإثبات كما الورقية ولها طابع رسمي سواء كانت صادرة عن وزير أو محافظ او مدير عام أو من له سلطة

[1] مجموعة من الخبراء، البرلمان الالكتروني, المنظمة العربية للتنمية الادارية, ط2، القاهرة, مصر, 2008, ص143.

إصدار مثل هذه الأوامر وبات استقبالها من المواطن طبيعياً [1]، ومما تجدر الاشارة اليه أن أي مستند إلكتروني لابد أن يحمل توقيع المسؤول وهو ما اطلق عليه بـالتوقيع الإلكتروني وذلك كي تضفي الصفة الرسمية على المستند و كل قرار إداري يصدر عن السلطة في ظل الحكومة الالكترونية له نفس عناصر القرار الإداري بل وبالإمكان الطعن في هذا القرار بشكل إلكتروني ايضاً، وقد يسأل سائل هل هناك فرق بين الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية؟ وفي الحقيقة يعتبر مصطلح الإدارة الإلكترونية أدق إلاّ إنَّ مصطلح الحكومة الإلكترونية أوسع وأشمل من مصطلح الإدارة الإلكترونية, هذا وتعتبر دولة الامارات العربية المتحدة سبّاقة في هذا الشأن إذ إن أول حكومة إلكترونية أبصرت النور في الوطن العربي كانت في دبي عام 2001 ولم يتأخر العراق كثيراً حيث وقعت وزارة العلوم والتكنلوجيا العراقية عام 2004 عقداً مع إحدى الشركات الايطالية بمبلغ عشرون مليون دولار لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية،[2] إلاّ أنَّ ما يُعاب على هذا المشروع مدة التنفيذ الطويلة حيث امتدت إلى ثلاث مراحل الأمر الذي جعل الكثير من الناس يرى أنَّ هناك شبهات فساد طالت هذا المشروع الذي لو طبق بصورة صحيحة لكان ناجحاً بكل المقاييس.

ثالثاً:- مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على القانون الجنائي: تلعب التقنية دوراً مهماً في نطاق القانون الجنائي، فالتقاضي الإلكتروني بات مُتاحاً في ظل التطور الذي

---

[1] د.بشير علي باز، دور الحكومة الالكترونية, دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات, مصر, 2009, ص84.

[2] عمر موسى جعفر القريشي، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري, ط1، منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت، لبنان, 2015, ص47.

يشهده عالمنا إذا ما تعسر ذلك واقعياً أمام المحاكم بسبب أزمة أو ظرف ما, ولعلّ جائحة كورونا خير مثال لهذه الظروف, فمن غير المنطقي تأجيل التقاضي لأجلٍ غير معلوم قد يكون في غير صالح المتهم إذا ما كان الحكم قد يكون بالبراءة, أو ربما قد يؤدي التأجيل الى اختفاء أو زوال بعض معالم القضية التي قد تساعد كثيراً في الحكم, هذا ويعد مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث لم يتم تداوله في محاكمنا حتى اللحظة أو في العلوم القانونية بشكلٍ عام لكنه مع ذلك بات أمراً لا مفر منه بسبب الظروف والأحداث المتسارعة التي تعصف بالعالم أجمع.

هذا كله يدفعنا الى تشكيل محكمة إلكترونية تمارس اختصاصها على غرار المحاكم الاعتيادية وتمر بنفس الإجراءات كتسجيل الدعوى إلكترونياً ودفع الرسوم إلكترونياً ومن ثم تقديم البيانات, بل وحضور الشهود والخصوم إلكترونياً وإصدار الأحكام في النهاية إلكترونياً أيضاً, وهنا يجب التركيز على نقطة مهمة جداً ألاّ وهي الأمان الالكتروني نظراً لخطورة الأمر وحساسيته، وتُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي طبقت التقاضي الإلكتروني مطلع الألفية الثانية [1]، وكانت البداية من ولاية كاليفورنيا ثم بنسلفانيا فنيويورك وباقي الولايات تباعاً, وكان للمراكز القانونية والجامعات دور كبير وفعال في تطوير المحكمة الإلكترونية, فقد انشأ ما يُسمى بالمركز الوطني لمحاكم الولايات المتحدة مهمته تحسين وتطوير الخدمة الإدارية والقضائية للمحاكم في عموم الولايات, وحذت إستراليا حذو الولايات المتحدة بإنشاء المحاكم الإلكترونية, ومن الدول العربية فقد كانت الإمارات العربية المتحدة سبّاقة في هذا المجال كما بينّا سالفاً من خلال بوابة محاكم دبي الإلكترونية ثم

[1] حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني في المحاكم الالكترونية, ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 2010, ص132 وما بعدها.

تبعتها دولة الكويت بإطلاقها مشروع بوابة العدل الإلكترونية، هذا وتبقى مشكلة التوقيع الإلكتروني[1]، من المشاكل التي يجب الالتفات إليها لخطورتها, فالتوقيع الإلكتروني مختلف كثيراً عن التوقيع التقليدي, فالأخير أكثر صعوبة من حيث التزوير والعكس صحيح فيما يخص التوقيع الإلكتروني, ومع ذلك فالتوقيع الإلكتروني له نفس الحجية في الإثبات التي يتمتع بها التوقيع التقليدي.

رابعاً:- مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على حقوق الانسان: تُعطل الأزمات كثيراً من حقوق الإنسان، ولعل من أهم الحقوق التي تأثرت بشكلٍ كبير من جائحة كورونا هو حق التعليم, اذ بات ملايين الطلبة خارج نطاق التعليم بسبب الإجراءات الصحية التي فرضتها الحكومات على أفرادها للحد من تفشي وانتقال الفايروس بينهم, ولكي تسير عجلة التعليم بدون توقف لجأت أغلب الحكومات في العالم الى ما يسمى بالتعليم الإلكتروني كوسيلة بديلة لإيصال الدروس للطلبة وعلى جميع المستويات ابتدائي وثانوي وجامعي قد تكون هذه الطريقة حديثة بعض الشيء وبالذات على دول العالم العربي ومن ضمنها العراق طبعاً لكنها تبقى الحل الأفضل في ظل انعدام الحلول وحتى لا يترك الطلبة مدارسهم فلا أحد يعرف موعد زوال هذا الوباء.

ويبدو أنه لولا هذا الوباء لما عرفنا شيء اسمه التعليم الالكتروني فّرب ضارةٍ نافعة, ومع ذلك يجب على الحكومات تلافي بعض الأخطاء التي قد تقع فيها نتيجة حداثة نظام التعليم الإلكتروني والعمل مستقبلاً على تطوير هذا النظام التعليمي والذي قد يثبت نجاحه بمرور الزمن.

---

[1] منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، تزوير التوقيع الالكتروني, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, 2006, ص94.

المطلب الثاني

أثر الإدارة الإلكترونية في إطار القانون الخاص

اولاً:- مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على القانون المدني والتجاري: ظهر في الأعوام الأخيرة ما يسمى بالعقد الإلكتروني أو التعاقد الإلكتروني, وفي الحقيقة أن العقود الالكترونية لا تختلف عن العقود الورقية فهو عقد رضائي أيضاً ومعترف به ويرتب التزامات متبادلة بحق أطرافه, إلاّ أنه لا يتطلب أن يكون أطراف العقد في مجلس واحد كما الحال في التعاقد الورقي [1]، حيث أصبح بالإمكان إبرام العقد حتى لو كان بين أطرافه الآلآف الكيلومترات بأن يكون كل طرف في بلد, وبالنظر للظروف الحالية والتي حتمت إيقاف حركة الطيران والسفر بين الدول مما قد يسبب إرباكاً وخسارة لكثير من الأشخاص والشركات فربما قد يكون هناك عقد مبرم في وقتٍ سابق أو متفق على إبرامه في موعد محدد ونتيجة لهذه الظروف لم يُبرم, فالأسلم هنا اللجوء الى التعاقد الإلكتروني لما تتمتع به هذه العقود من سرعة في الإنجاز كون الزمن عنصر أساسي وجوهري في التعاقد.

والعقود الالكترونية قد تكون عقود رضائية أو عقود أذعان, فإن كان محل البيع في العقد سلعة عادية لا يحتكرها شخص أو جهة ما وهناك تفاوض على بنود وشروط العقد فالعقد رضائي, إما أن كان محل العقد سلعة استهلاكية يحتكرها شخص أو جهة ما وكان هذا الشخص أو هذه الجهة قد وضعت عقداً على الطرف الآخر إما أن يقبله أو يرفضه فالعقد هنا عقد اذعان, و مما تجدر الإشارة إليه أن هناك اشكالية مهمة وخطيرة قد تواجه هذا النوع من العقود إلاّ وهي مكان انعقاد

[1] منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, بدون سنة طبع, ص124.

العقد الإلكتروني, كون التعاقد الالكتروني قد يتم بين شخصين أو أكثر كل واحد في محافظة أو ربما يكون كل واحد منهم في دولة, كما لو تم بين شخصين أحدهما في العراق وآخر مقيم في فرنسا [1]، فلو فرضنا أننا أخذنا بنظرية القبول التي تقضي أن لحظة وزمن انعقاد العقد هي لحظة علم الموجب بالقبول فهذا يعني أن مكان الانعقاد هو فرنسا في مثالنا السابق, فالأجدر في مثل هذه العقود عدم التلازم بين زمان ومكان انعقاد العقد تلافياً لأي إشكالية في العقود الإلكترونية.

ثانياً:- مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على قانون الأحوال الشخصية: تعتبر مسائل الأحوال الشخصية الأكثر أهمية كونها تتعلق بالأسرة التي تعتبر النواة الرئيسية للمجتمع والتي قد تتأثر أيضا بشكل كبير في الأزمات, وهو ما حصل مع جائحة كورونا التي أوقفت العمل في أغلب مؤسسات الدولة بسبب تطبيق الحجر الصحي, وهذا أثّر بشكل سلبي وبدرجة كبيرة جداً على مسائل الأسرة, كإيقاف إجراءات الطلاق مثلاً بسبب توقف عمل المحاكم وهذا ما يسبب الأضرار للزوجة أو ربما الزوج حتى, وكذلك الحال في مسائل التركة والميراث واستخراج القسام الشرعي, فتوقف عمل المحاكم يؤثر أيضاً بالسلب فيما يخص توزيع التركة وبالذات إذا كانت التركة من الأمور القابلة للتلف بسرعة بمرور الزمن كالمحاصيل الزراعية أو ما شابه ذلك أو قد تكون مما ينقص قيمتهِ بمرور الزمن أيضاً, فالمحاكم الإلكترونية هي الحل الأنسب والأفضل للمحافظة على الحقوق وعدم ضياعها.

ثالثاً:- مدى تأثير الإدارة الإلكترونية على القانون الدولي الخاص: إن مسائل قواعد الإسناد وتحديد القانون الواجب التطبيق إلكترونياً يحتاج إلى دقة وتمحيص

---

[1] د.شحاتة غريب شلقامي، التعاقد الالكتروني في التشريعات العربية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, مصر، 2015, ص137.

كونه حديث النشأة في ظل الثورة التقنية التي يشهدها العالم, ومن أبرز المنازعات الإلكترونية التي قد تحصل هي المنازعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ومنازعات براءة الاختراع ومنازعات العلامات التجارية كونها الأكثر تداولاً عبر شبكة المعلومات–الإنترنت–, ولأن العراق من الدول المستهلكة بالدرجة الأساس, حيث إنه يستورد أغلب المواد الغذائية والمواد الكهربائية والسيارات وغيرها من المواد فأطراف العقد هنا من دولتين مختلفتين فالموّرد من دولة والمستوّرد من دولة أخرى, واذا ما طبقنا العقد الإلكتروني في مسائل إبرام العقود التجارية مثلاً فإننا يجب كذلك أن نطبق قواعد الإسناد فيما لو حصل نزاع بين أطراف العقد وكان كل منهما يحمل جنسية مختلفة عن الآخر[1].

ولكن أي قانون هو القانون الواجب التطبيق؟ هل هو قانون محل إقامة المستهلك أم قانون محل إقامة البائع؟

لعل الأفضل إدراج بند في العقد المبرم يحدد القانون الواجب التطبيق في حال التنازع.

ويُعتبر التحكيم الإلكتروني وسيلة جديدة وعصرية لتسوية المنازعات, ومن الأمثلة التي يمكن الاقتداء بها في تسوية المنازعات عن طريق التحكيم الإلكتروني المنظمة العالمية للملكية الفكرية–الويبو–ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومجمع لندن للمحكمين والمركز العربي للتحكيم الدولي[2].

---

[1] محمد ابراهيم ابو الهيجاء، عقود التجارة الالكترونية, ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, الاصدار الاول, 2005, ص119.

[2] د. محمد احمد علي المحاسنة، تنازع القوانين في العقود الالكترونية, ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2012, ص243.

الخاتمة

توصلنا في بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك كما في أدناه:

أولاً: النتائج

1. لوسائل الاتصالات الحديثة أهمية كبيرة ألا وهي توفير الوقت والجهد والمال، كل ذلك له انعكاس واضح وبارز على تنمية المجتمع وتقدمهِ، وذلك بما يساعد على تأمين الخدمات للمواطنين داخل الدولة الواحدة بأسهل الأساليب، بحيث يجعل تركيزهُ على عملهِ أكثر دون أن يضيع جزء من عمرهِ في تعقب المعاملات الروتينية المملة.
2. لوسائل الاتصالات الحديثة دور كبير في حل كثير من المشاكل التي عانت منها المؤسسات الحكومية البيروقراطية الروتينية المعقدة، والتي أصبحت أرضاً خصبة في ظهور مايسمى بالفساد الإداري والمالي التي عانت منه كثير من الحكومات في جميع مؤسساتها.
3. أصبحت الإدارة الإلكترونية مطلباً وغاية وهدفاً وليس مجرد ترفهاً للإدارات التي تبحث عن الكفاءة والفاعلية في تنفيذ أعمالها، وذلك لأن محدودية الموارد وزيادة الطلب على السلع والخدمات الحكومية في تزايد مستمر لذلك كان لابد من مواجهتها بطرق أكثر كفاءة وأقل وقت وجهد ومال، لذلك توجهت الحكومات ساعية إلى الاستعانة بفكرة الإدارة الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تهيئة البنية الأساسية لإنجاح فكرة الإدارة الإلكترونية في أداء الأعمال الواقعة على عاتقها ألاّ وهي توفير المرافق العامة للسلع والخدمات لكافة المواطنين، ولأجل تحقيق ذلك لابد من توافر نظم اتصالات فعّالة لنقل

البيانات والمعلومات وتدفقها من و إلى مؤسسات الاعمال الحكومية ومواطني الدولة، وذلك عن طريق تطوير مشروعات متوافقة مع بنية الاتصالات الأساسية، واستخدام مراكز الوصول العامة ومراكز الخدمة المجتمعية المتنقلة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للإسراع في استخدامها وانتشارها على أوسع نطاق، وتدريب المتعاملين وجميع القوى العاملة على أساليب التعامل والتكيّف مع الوسائل التكنولوجية المتطورة.

2. تأصيل الأخذ والعمل بالإدارة الإلكترونية تشريعياً وذلك بالنص عليها في تشريعات جديدة أو تعديل القائم إن وجد بما يتلائم والتحول التقني العالمي.
3. أن تخصص الحكومات موارد مالية معينة لدعم هذه الفكرة من أجل زيادة مزايا الوسائل التقنية والتكنولوجية بما يتوافق مع التسهيلات الضرورية بتوفير السلع والخدمات للمواطنين كافة.
4. لا بُد من الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة الأخرى التي تسير قدماً نحو تطبيق الإدارات الإلكترونية بكل وسائلها وأساليبها بما يعود عليها من نفع يصب بالصالح العامة، ككوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب القانونية :

1- أحمد يوسف عاشور الحديدي، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

2- إيمان عبدالمحسن زكي، الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر، 2009.

3- بشير علي باز، دور الحكومة الإلكترونية, دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات, مصر, 2009.

4- حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني في المحاكم الإلكترونية, ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 2010.

5- حنان محمد القيسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، مكتبة كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد.

6- خالد ممدوح ابراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

7- داود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2014.

8- سامر محمد سعيد، الانترنت-المنافع والمحاذير، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1997.

9- شحاتة غريب شلقامي، التعاقد الإلكتروني في التشريعات العربية, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, مصر، 2015.

10- عامر إبراهيم قنديلجي، وإيمان السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2002.

11- علاء الدين عبدالرحمن حسين، استثمار الموارد البشرية مدخل لتحسين كفاءة العاملين في الحكومة الإلكترونية وفعاليتهم، مجلة التخطيط والتنمية، جامعة بغداد، ع24، 2011.

12- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري, ط1، منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت، لبنان, 2015.

13- فرانك كيلش، ثورة الانفو ميديا، ترجمة حسام الدين زكريا، مراجعة عبدالسلام رضوان، سلسة عالم المعرفة، الكويت، الكتاب رقم253، 2000.

14- مجموعة من الخبراء، البرلمان الإلكتروني, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, ط2، القاهرة, مصر , 2008.

15- محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية, ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, الإصدار الأول, 2005.

16- محمد أحمد علي المحاسنة، تنازع القوانين في العقود الإلكترونية, ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, 2012.

17- منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, بدون سنة طبع.

18- منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي، تزوير التوقيع الإلكتروني, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2006.

19- ناجح أحمد عبدالوهاب، التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحكومة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2012.

20- يسرى محمد حسين، تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها وتحسين مستوى أداء الخدمة الفندقية-دراسة تطبيقية في فندق السدير، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع85، 2010.

ثانياً: البحوث واوراق العمل

21- ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمتهُ اكاديمية شرطة دبي حول-الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية-في الفترة من26-28ابريل3003، ج1.

22- محمد متولي، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمتهُ أكاديمية شرطة دبي حول-الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية-في المدة من26-28ابريل3003.

23- محمد فتحي محمود، الحكومة الإلكترونية الشروع المبكر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي للعام السابع للأبداع والتجديد في الإدارة، المقام في الدار البيضاء في المملكة العربية المغربية، الإدارة العربية وتحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة، منشورات المنظمة العربية الإدارية، مصر، 2006.

24- سمير عبدالوهاب، الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، الإسكندرية، مصر، 2008.

ثالثاً: الكتب الاجنبية:

25- Gerloff, Edwin. A, organizational theory and design, A strategig approach for management, mc graw hill, 1985, p, 100.